

عنوان البحث

المراجعة الإستراتيجية ودورها في المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بالسودان (دراسة ميدانية على وزارة المالية والاقتصاد إقليم النيل الأزرق)

د. عبد المنعم حسن حسين بابكر¹

¹ أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، كلية الاقتصاد، جامعة النيل الأزرق، السودان.

HNSJ, 2025, 6(7); <https://doi.org/10.53796/hnsj67/1>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/67/1>

تاريخ النشر: 2025/07/01م

تاريخ القبول: 2025/06/15م

تاريخ الاستقبال: 2025/06/07م

المستخلص

تعد المراجعة الإستراتيجية أداة حيوية لإدارة الموارد وتوجيهها بشكل أمثل على المدى الطويل، بالإضافة إلى تقييم العوامل المؤثرة على نمو المنظمة اقتصادياً. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المراجعة الإستراتيجية في تقييم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية السودانية. تكمن مشكلة الدراسة في تحديد مدى التزام الوحدات الحكومية بتطبيق تلك المقومات في ظل المتغيرات الحديثة. ومن خلال منهج تحليلي، استخدمت الدراسة الاستبانة كمصدر رئيسي، وتهدف إلى التعرف على مفهوم المراجعة الإستراتيجية، وأهدافها، وخصائصها، وعلاقتها بالرقابة الداخلية. تم اختبار فرضيات الدراسة التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والهيكل التنظيمي، وبين المراجعة الإستراتيجية والإجراءات المحاسبية في الوحدات الحكومية. توصلت الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها أن المراجعة الإستراتيجية تسهم بشكل كبير في تحسين توزيع السلطات، تعزيز الاتصال بين الإدارات، وتوفير المرونة لمواجهة التطورات المستقبلية، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الأفراد. كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل المراجعة الإستراتيجية لضمان تحسين الأداء الداخلي في الوحدات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الإستراتيجية، الرقابة الداخلية، الهيكل التنظيمي، الإجراءات المحاسبية، الوحدات الحكومية.

RESEARCH TITLE

Strategic Auditing and Its Role in the Essential Components of the Internal Control System in Government Units in Sudan (A Field Study on the Ministry of Finance and Economics, Blue Nile Region)

Received at 07/06/2025

Accepted at 15/06/2025

Published at 01/07/2025

Abstract

Strategic auditing is a vital tool for managing and optimizing resources in the long term, as well as evaluating factors that influence the economic growth of the organization. This study aims to highlight the role of strategic auditing in assessing the essential components of the internal control system in government units in Sudan. The problem of the study lies in determining the extent to which government units comply with applying these components under modern changes. Using an analytical approach, the study employed a questionnaire as the primary source and aims to identify the concept, objectives, and characteristics of strategic auditing, as well as its relationship with internal control. The study tested hypotheses indicating a statistically significant relationship between strategic auditing and organizational structure, as well as between strategic auditing and accounting procedures in government units. The study concluded that strategic auditing significantly contributes to improving authority distribution, enhancing communication between departments, providing flexibility for future developments, and improving individual performance. The study recommended enhancing the implementation of strategic auditing to ensure improved internal performance in government units.

Key Words: Strategic auditing, internal control, organizational structure, accounting procedures, government units.

أولاً الإطار المنهجي:

تمهيد:

تعتبر المراجعة الإستراتيجية أداة هامة للإدارة، لمالها من أهمية في توجيه الموارد والإستخدام الأمثل لها، على المدى الطويل بجانب تقييم العوامل المؤثرة على نمو المنظمة إقتصادياً، مما يستدعي الوقوف على المقومات الأساسية لإدارة الوحدة الإقتصادية لتقويم أدائها في ظل الظروف والمتغيرات المحيطة بالبيئة.

1/ مشكلة الدراسة:

1/ تمثلت مشكلة الدراسة في إبراز دور المراجعة الإستراتيجية في المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بالسودان الأمر الذي يتطلب بيان مدى التزام الوحدات الحكومية بتطبيق تلك المقومات في ظل المتغيرات الحديثة.

ويمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

- هل للمراجعة الإستراتيجية دور في تقييم أداء الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.
- ما هو دور المراجعة الإستراتيجية في تحديد نقاط القوة والضعف في الوحدات الحكومية.

2/ أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة العلمية في لقاء الضوء على الجانب النظري لعملية المراجعة الإستراتيجية كما تساهم هذه الدراسة باعتبارها دليل للباحثين في مجال المراجعة كما تأتي الأهمية العملية في مساعدة الأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة الإستراتيجية بجانب مراقبة الأداء.

3/ أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- . التعرف على مفهوم وأهمية أهداف وخصائص المراجعة الإستراتيجية
- . بيان المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية
- . بيان علاقة المراجعة الإستراتيجية بالمقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

4/ فرضيات البحث

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والهيكل التنظيمي بالوحدات الحكومية.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والإجراءات المحاسبية للوحدات الحكومية.

5/ منهج الدراسة

إتبعَت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة، المنهج الإستنباطي في صياغة المشكلة وفرضيات الدراسة، المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات، المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية.

6/ مصادر الدراسة

يستخدم الباحث الإستبانة كمصدر أولي ثم الكتب والدوريات والرسائل العلمية كمصدر ثانوي

7/ حدود الدراسة

تمثلت الحدود المكانية في وزارة المالية والإقتصاد بإقليم النيل الأزرق، الحدود الزمانية 2024م

8/ هيكل البحث

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث وخاتمة المبحث الأول الإطار النظري للمراجعة الإستراتيجية المبحث الثاني المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية المبحث الثالث عرض وتحليل الدراسة الميدانية.

ثانياً: الدراسات السابقة

- دراسة (محمد عبدالقادر - 1998م) تناولت هذه الدراسة إطار مقترح للمراجعة الإستراتيجية بهدف زيادة فعالية الأداء الإداري على مستوى الوحدات الإقتصادية

تمثلت مشكلة الدراسة في الاختلاف القائم حول من يقوم بالمراجعة الإستراتيجية وأن بمقدور كل من المراجع الداخلي و الخارجي القيام بذلك، هدفت الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تحديد إجراءات المراجعة الإستراتيجية نتيجة تحول الأساليب المستخدمة تكمن أهمية الدراسة في بيان صلاحية وقابلية المراجعة الإستراتيجية للتطبيق توصلت الدراسة إلى أنه يستطيع كل من المراجع الداخلي والخارجي القيام بفحص ورقابة الخطة الإستراتيجية لما يتوافر لهم من مؤهلات علمية وعملية أوصت الدراسة بضرورة تأهيل كل من المراجع الداخلي والخارجي حتي يتمكن من القيام بعملية المراجعة الإستراتيجية.

- دراسة (أشرف موسى خير، 2001م) تناولت الدراسة مدخل مقترح للمراجعة الإدارية الإستراتيجية بهدف دعم القدرة التنافسية، تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد المفاهيم والأساليب والأدوات الخاصة بالمراجعة لذا لم تحظى عملية

البحث عن معايير ملائمة لتقييم الأداء في المراجعة الإستراتيجية، هدفت الدراسة إلى تقييم الإتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع المراجعة الإستراتيجية بغرض الوقوف على المشاكل العلمية والعملية، تكمن أهمية الدراسة في البحث في تلك الموضوعات المشار إليها لمعالجتها للوصول إلي إطار متكامل للمراجعة الإدارية الإستراتيجية توصلت الدراسة إلي وجود إنفاق عام حول مفهوم محدد لوظيفة المراجعة الإستراتيجية أوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارة أو قسم للمراجعة الإستراتيجية لدعم القدرة التنافسية في منظمات الأعمال.

دراسة (إبتهاج إبراهيم 2003م) تناولت الدراسة نظم الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى توفير المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية التي تتبناها الإدارة في حماية أصول الأجهزة الحكومية، هدفت الدراسة إلي التعرف على التغيرات ونقاط الضعف التي توجد بأنظمة الرقابة الداخلية لحماية الأصول من الاختلاس والتلاعب، تكمن أهمية الدراسة في إيجاد حلول لنقاط الضعف لأنظمة الرقابة الداخلية، توصلت الدراسة إلي أن نظم الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية إستخدامها غير سليم لعدم توافر المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، أوصت الدراسة بضرورة محاولة وضع هيكل تنظيمي سليم لوضع حجم العمل حسب الإحتياجات الوظيفية.

دراسة (نعمات محمد أحمد 2004م) تناولت الدراسة الرقابة الإدارية في المؤسسات الحكومية تمثلت مشكلة الدراسة في مستوى الداء في الجهاز الحكومي والخدمي الإنتاجي والتخطيط والتنظيم السليم في المؤسسات الحكومية. هدفت الدراسة إلي توفر على أليات ومعايير وأسس الرقابة الإدارية المتبعة

تكمُن أهمية الدراسة في محاولة لقاء الضوء في جوانب تدني الأداء في الخدمة المدنية وسائل الرقابة عليها توصلت الدراسة إلي عدم وجود نظام تخطيط جيد وعدم متابعة أي مشروع بجانب عدم وجود خطة موضوعية بوزارة الصحة بولاية الخرطوم، أوصت الدراسة بضرورة تحسين أداء الرقابة الداخلية من خلال إنشاء أنظمة ضبط داخلي فعالة.

دراسة (2007)-LILLIS ALANE-

تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الإستراتيجي للمراجعة الإستراتيجية في المؤسسات المساهمة في العمليات الرقابية لتحقيق الميزة التنافسية، هدفت الدراسة إلي العمل من أجل إيجاد موقع للمنشأة في ظل البيئة التنافسية للعمل مع تقييم عمل المؤسسات، تكمُن أهمية الدراسة في استخدام المراجعة الإستراتيجية في وسط بيئة الأعمال في ظل التغيرات الحديثة، توصلت الدراسة إلي أن المشكلة الرئيسية مازالت قائمة في صياغة الإستراتيجية لأغراض المراجعة أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الرقابية لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات

دراسة (عباس مصطفى عباس 2014م) تناولت الدراسة دور الرقابة الادارية في تطبيق معايير الجودة الشاملة , تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف وسائل الرقابة الادارية التقليدية وفي المؤسسات السودانية وعدم مواكبتها للمعايير الحديثة , هدفت الدراسة الي دراسة الرقابة الادارية بصفة عامة عند اتباع نظام ادارة الجودة الشاملة مع اظهار الجوانب الاجابية والسلبية, تكمُن اهمية الدراسة في محاولة الاهتمام بالرقابة الادارية عن طريق استخدام منظومة الجودة خلال دور الرقابة الادارية , توصلت الدراسة الي ان الرقابة الادارية من خلال تطبيق ومعايير الجودة تساهم بشكل فعال في تحقيق اهداف المنظمة , اوصت الدراسة بضرورة وجود نظام للرقابة الادارية وفق معيير الجودة الشاملة داخل المنظمة.

ثالثاً الاطار النظري:

نشأة المراجعة الاستراتيجية:

في سبعينيات القرن الماضي بدأت العديد من الشركات متوسطة وكبيرة الحجم في ادخال عمليات التخطيط الاستراتيجي بشكل رسمي بغرض تقويم او تحديد الخطط الطويلة الاجل ومن هنا يأتي دور المراجعة الاستراتيجية (cnanee1995)

مفهوم المراجعة الاستراتيجية:

المراجعة هي عملية تقييم شامل للعوامل التي تؤثر بشكل مادي على نمو المنظمة اقتصادياً , كما تعرف المراجعة الاستراتيجية بأنها ماهي الانوع من انواع المراجعة الادارية المقيدة كأداة تشخيصية في تعيين مناطق المشاكل على مستوى المنظمة واللقاء الضوء على مصادر القوة ومواطن الضعف بها (عبدالكريم،2003م) ويعرف (donakdson1995) المراجعة الاستراتيجية بأنها اهمية تقديم حلول عملية وواقعية للادارة تساعد على كبح جماع المشاكل بالنظمة، كما عرفها (المرسي) بأنها عملية تقييم شاملة للموقف الاستراتيجي (الحاكم، 2006م) وعرفها (القطان ,1991م) هي عملية تقييم للعوامل والمشكلات المؤثرة على نمو المنظمة اقتصادياً. (عصفور،2006م).

اهمية المراجعة الاستراتيجية:

تكمُن اهمية المراجعة الاستراتيجية في ان المنظمة من خلال رقابتها على عمليات التطبيق قد يتضح لها ظهور بعض المشكلات الداخلية او الخارجية التي قد تمنع منظمة او تحد من مقدرتها على تنفيذ المشروعات طويلة الاجل او المشروعات السنوية مما ينعكس على تحقيق اهدافها (الجمل 1976م) كما تكمُن الاهمية في التأكد من ان المنظمة مازالت تضيف قيمة من خلال الفحص الشامل للموقف الاستراتيجي (المغربي،2006م)، (موسي،2003م).

اهداف المراجعة الاستراتيجية:

يعد الهدف الرئيسي للمراجعة الاستراتيجية هو اظهار الممارسات غير الضرورية للمنظمة، وتحويل الموارد غير المستقلة والانشطة الاختيارية الي استراتيجية (الكاشف، 2008م).

اما الاهداف الاخرى تتمثل في الآتي:

- اعادة تقييم استراتيجية المنظمة في الاداء الحالي في المنظمة وتقييمها للرؤية المستقبلية.
- تحديد الموارد المالية والادارية الواجب استقلالها لضمان نجاح المنظمة (سليمان، 2014م) كما تهدف المراجعة الاستراتيجية الي التقييم الموضوعي لغرض النمو وحرص وتحديد الخيارات المتاحة امام الادارة وللحكم على كفاءة الاداء (ادريس، المرسى، 2006م)

خصائص المراجعة الاستراتيجية:

الشمولية:

يعني الشمول تخطيط ترابط اوجه النشاط المختلفة ببعضها البعض لضمان تمشي الخطط وتوحيد الجهود في الاقسام المختلفة للمنشأة وان المراجعة الاستراتيجية مجموعة من التحليلات التي تقدم نظرة شمولية حيث تغطي جميع عمليات الازالة الاستراتيجية المتضمنة كافة المهام ويرجع ذلك لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها المنظمة من التنفيذ والتقييم والرقابة (جمعة، 2011م)

الإستقلالية:

يجب من المراجع القائم بعملية المراجعة الإستراتيجية أن يكون مستقلاً ومحياداً مثل مراجع الحسابات ينبغي أن يحافظ المراجع على إستقلاله بشقيه الحقيقي والظاهر وبالتالي يجب أن يكون كل عضو من أعضاء فريق المراجعة سواء أن كان عضواً ثابتاً أو مؤقتاً سواء كان محاسباً من ذمي التخصصات الأخرى مستقلاً أيضاً في الظاهر والواقع (المرسي، محمود، رشدي، 2002م)

الإستمرارية:

تقوم عملية الإستمرارية على إعتبار أن للمشروع حياة مستمرة لفترة غير محدودة في المستقبل ولا يرتبط بحياة أصحابها وتظهر فاعلية عملية المراجعة الإستراتيجية في قدرتها على معالجة الإنحرافات المتعلقة بالأعمال الإستراتيجية لفترات مستقبلية بعيدة

الموضوعية:

تعني قياس المعلومات بطريقة تكفل الوصول إلي نفس النتائج الأولى حيث ينبغي على المراجع الإداري الإستراتيجي عدم تسوية حقائق الواقع وعدم خضوع رايه لأراء الآخرين كما تشير الموضوعية إلي قدرة المراجع الإستراتيجي على إتخاذ الحكم المتحيز وهذا يعني البحث الرشيد عن المعلومات الضرورية والتقييم الصائب للمعلومات ثم إتخاذ إجراءات مناسبة مرتكزة على هذه النتائج الموضوعية دالة لمتغيرين هما، الإتجاه الأساسي الذي يحتوي عليه عملية السلوك وذاتية المراجع، والتأثيرات البيئية الخاصة بظروف المحيطة بشخص بطرق طبيعية وقيمة الموضوعية لتصبح مرشداً له عند أداء عمله وتتم المراجعة الإدارية بصورة منهجية ومنظمة ومحدودة وبالتالي لم تبعد عملية المراجعة الإستراتيجية عن المنهج العام

للمراجعة الإستراتيجية عن المنهج العام للمراجعة الإدارية لكونها أحد أشكالها (حسين، 1980م)

الحفاظ على العلاقات:

يجب أن تهتم عملية المراجعة الإستراتيجية والقائمين بها بالحفاظ على العلاقات التي ترتبط بها منظمات الأعمال وضرورة الحفاظ على هذه العلاقات عند القيام بأعمال المراجعة الإستراتيجية وتحديد وتطوير تلك العلاقات بين المنظمة وكل من العاملين والعملاء والمنافسين. (خير، 2013م).

المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

تتمثل المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في الآتي:

1-هيكل تنظيمي:

يبين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات والوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة كما يبين وسائل الإتصال الرسمي بينهما ومستويات الإشراف عليهم حتي يتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة بحيث تتناسب مع مقدرة الفرد الواحد، ويتوقف الهيكل التنظيمي في التصميم مراعاة المرونة لمقابلة أي تطورات مستقبلية (التركي، 2008م) يعتبر الهدف الرئيسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفاء هو تحديد الأنشطة المختلفة ووضعها في مجموعات متجانسة (توماسي، هنلي 1989م)

2-إجراءات محاسبية:

يقوم المسؤول عن هذا القسم بإصدار التعليمات بوجود إثباتات العمليات المحاسبية بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيايل وبصدد التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمداً من الموظفين المسؤولين وكما يقوم المسؤول عن هذا القسم بعمل مطابقات في الأرصدة والدفاتر والسجلات والميزانيات (أبو رقية، المصري 1991م)

3-مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة:

يعتبر تواجد العاملين على درجة عالية من الكفاءة عاملاً صحياً لنظام الرقابة الداخلية وبصفة خاصة في ضعف الضوابط الرقابية.

4-وجود معايير سليمة:

وجود المعايير ضرورة لإقامة النظام الجيد للرقابة بالإضافة إلى أهمية وجود نظام لمراقبة الأداء للتأكد من إتباع الإجراءات والقواعد التي وضعتها الإدارة لأداء المستويات الادارية.

5-الفصل بين الوظائف المتعارفة:

تعني أن أداء شخص واحد لها يمكنه من تغطية أي تلاعب أو مخالفة يرتكبها

6-التنظيم الداخلي:

يفضل تجميع الأشخاص الذين يقومون بعمل واحد في مكان واحد مثلاً يخصص مكان لماسكي سجلات الأستاذ ومكان بإدارة المبيعات.

7-التأمين ضد المخاطر:

يعتبر ذلك من الوسائل التي تحمي المنشأة من الخسائر عند وقوع الخطأ المؤمن ضده، مثل التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين يحتفظون بالأصول مثل النقدية والمخزون والتأمين ضد السرقة والحريق (عبد ربه، 2010م)

رابعاً: الدراسة الميدانية:

1-إجراء الدراسة الميدانية:

يهدف الباحث من إجراء الدراسة الميدانية إلى اختيار فرضيات الدراسة لبيان دور المراجعة الإستراتيجية في المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بالسودان.

2-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوزارة المالية ولاية النيل الأزرق وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (100) إستمارة (إستبانة) على المستهدفين وتم تجميع كل الإستمارات الموزعة بنسبة (100%)

3-تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

أ-الخصائص الأساسية لعينة البحث:

جدول رقم (1)

الخصائص الأساسية لعينة البحث:

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	32	23%
	من 30 وأقل من 35	26	26%
	من 35 وأقل من 40	15	15%
	من 40 فأكثر	15	15%
المجموع		100	100%
المؤهل العلمي	بكلوريوس	67	67%
	دبلوم عالي	14	14%
	ماجستير	10	10%
	دكتوراه	2	2%
	أخرى	7	7%
المجموع		100	100%
التخصص العلمي	محاسبة	59	59%
	إدارة أعمال	9	9%
	اقتصاد	18	18%
	إحصاء	1	1%

دراسات مالية ومصرفية	4	4%
نظم معلومات	4	4%
أخرى	5	5%
المجموع	100	100%
مدير عام	2	2%
رئيس حسابات	3	3%
مدير مالي	9	9%
محاسب	29	29%
مراجع	30	30%
أخرى	27	27%
المجموع	100	100%
من 5 وأقل من 10 سنة	50	
من 10 وأقل من 15 سنة	29	50%
من 15 وأقل من 20 سنة	10	10%
من 20 سنة فأكثر	11	11%
المجموع	100	100%

المصدر الباحث 2024م

بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه يتبين الآتي:

1- متغير العمر: 32% من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة وهم أعلى بنسبة للفئة العمرية وبينما 26% أعمارهم تتراوح ما بين 30 سنة و 35 سنة، بنسبة 15% أعمارهم بين 35 و 40 سنة كما جاءت نسبة من هم أعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 15% أيضاً.

2- متغير المؤهل العلمي: النسبة الأكبر من هذا المتغير هي نسبة حملة شهادة البكالوريوس جاءت بنسبة 67% وتأتي نسبة حملة الدبلوم العالي 14% بينما جاءت نسبة حملي الماجستير 10% والدكتوراه 2% وأخيراً أخرى 7%.

3- متغير التخصيص العلمي: المحاسبون هم أعلى نسبة 59% تأتي نسبة الإقتصاد 18% بينما التخصصات الأخرى تتراوح ما بين 4% إلي 9%.

4- متغير المستوى الوظيفي: إحتلت نسبة المراجعين في التدريب رقم 1 بنسبة 30% وجاءت نسبة المحاسبين 29 أما أخرى 27%.

5- متغير سنوات الخبرة، 50% خبراتهم تتراوح ما بين 5 وأقل من 10 سنة بينما 29% خبراتهم تتراوح بين 10 وأقل من 15 سنة ونسبة خبراتهم أقل من 20 سنة بين 11% خبراتهم أكثر من 20 سنة.

ب- تحليل وإختبار الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والهيكل التنظيمي للوحدات الحكومية

جدول رقم (2)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه عبارات الفرضية الأولى:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
المراجعة الإستراتيجية تساعد في توزيع السلطات بين المستويات الإدارية	54 %54	37 %37	-	8 %8	1 %1	100 %100
المراجعة الإستراتيجية تسهل عملية الاتصال بين الإدارات	55 %55	34 %34	8 %8	2 %2	1 %1	100 %100
تساهم المراجعة الإستراتيجية على الإشراف في تنفيذ الواجبات	50 %50	39 %39	2 %2	2 %2	-	100 %100
المراجعة الإستراتيجية توفر المرونة لمواجهة التطورات في المستقبل	46 %46	44 %44	8 %8	3 %3	-	100 %100
تساهم المراجعة الإستراتيجية في رفع كفاءة الأفراد	55 %55	31 %31	11 %11	2 %2	1 %1	100 %100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2024م

من الجدول رقم (2) تم التوصيل إلي الآتي:

أ- نجد 54% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المراجعة الإستراتيجية تساعد في توزيع السلطات بين المستويات الإدارية، 31% منهم موافقون، 8% لا يوافقون و 1% لا يوافقون بشدة لذا نجد أن هناك نظام للمراجعة الإستراتيجية في الوزارة.

ب- 55% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تسهل عملية الاتصال بين الإدارات، 34% منهم موافقون، 8% محايدون، و 2% لا يوافقون و 1% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة.

ج- أن 45% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تساهم على الإشراف في تنفيذ الواجبات، و 44% منهم موافقون، 8% محايدون، 3% لا يوافقون بشدة ،

د- أن 46% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية توفر المرونة لمواجهة التطورات في المستقبل، و 44% منهم موافقون، و 7% محايدون، و 2% يوافقون بشدة.

هـ- أن 55% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تساهم في رفع كفاءة الأفراد، و 31% منهم موافقون، 11% محايدون، 2% لا يوافقون، 1% لا يوافقون بشدة.

يرى الباحثان أن نسبة الموافقة بشدة والموافقة على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والهيكل التنظيمي تتراوح ما بين 83% إلي 90% وهي النسبة الأكبر من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3) الوسط الحابي والانحراف المعياري بالإضافة إلي درجات الحرية والقيمة الإحتمالية لأختبار مربع كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
الملاحة الإستراتيجية تساعد في توزيع السلطات بين المستويات الإدارية	4,4	0,7	70	3	0,00
المراجعة الإستراتيجية تسهل عملية الإتصال بين الإدارات	4,4	0,8	69	3	0,00
تساهم المراجعة الإستراتيجية على الإشراف في تنفيذ الواجبات	4,4	0,7	64	3	0,00
المراجعة الإستراتيجية توفر المرونة لمواجهة التطورات في المستقبل	4,3	0,7	61	3	0,00
تساهم المراجعة الإستراتيجية في رفع كفاءة الأفراد	4,3	0,9	93	4	0,00

المصدر: إعداد الباحث من بيان الإستبانة، 2024م

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلي أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الإتجاه الإيجابي اي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0,6-1) وهذا يشير إلي تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلي القيمة الإحتمالية لجميع العبارات فهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 وهذا يشير إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية من خلال ذلك نتأكد صحة الفرضية التي نصها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية و الهيكل التنظيمي للوحدات الحكومية

ج-تحليل واختيار الفرضية الثانية

-هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والإجراءات المحاسبية للوحدات الحكومية

جدول رقم (4) التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه عبارات الفرضية الثانية:

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
المراجعة الإستراتيجية تساعد على حماية الأصول والممتلكات	61 %61	7 %7	12 %12	5 %5	15 %15	100 %100
المراجعة الإستراتيجية تغلغل فرص الغش والاحتيال	36 %36	18 %18	81 %81	15 %15	13 %13	100 %100
المراجعة الإستراتيجية تذبذ من قيمة الاعتماد على المعلومات في القوائم المالية	35 %35	25 %25	10 %10	17 %17	13 %13	100 %100
المراجعة الإستراتيجية تساعد في عملية الدقة والإفصاح المحاسبي	36 %36	32 %32	19 %19	13 %13	10 %10	100 %100
المراجعة الإستراتيجية تساعد في إثبات العمليات المحاسبية في الدفاتر	35 %35	16 %16	24 %24	14 %14	11 %11	100 %100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2024

من الجدول رقم (4) تم التوصيل إلي الآتي:

أ- فإن 61% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تساعد على حماية الأصول و الممتلكات، 7% منهم موافقون، بينما 12% محايدون و 5% لا يوافقون، و 15% لا يوافقون بشدة.

ب- نجد 36% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تقلل فرص الغش والإحتيال، 18% منهم موافقون، بينما 18% محايدون و 15% لا يوافقون، 36% لا يوافقون بشدة.

ج- نجد 35% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تزيد من قيمة الإعتماد على المعلومات في القوائم المالية، 25% منهم موافقون، بينما 10% محايدون بينما، 18% محايدون، 17% لا يوافقون، بينما 19% لا يوافقون بشدة.

د- نجد 36% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تساهم في عملية الدقة والإفصاح المحاسبي، 32 منهم موافقون، بينما 19% محايدون، و 13% لا يوافقون و 10% لا يوافقون بشدة.

هـ- نجد 35% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المراجعة الإستراتيجية تساعد في إثبات العمليات المحاسبية في الدفاتر، 16% منهم موافقون، بينما 24% محايدون، 14% لا يوافقون و 11% لا يوافقون بشدة.

يرى الباحثان أن على أن نسبة الموافقين بشدة والموافقين على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية والإجراءات المحاسبية للوحدات الحكومية نسبتهم تتراوح ما بين 48% إلي 53% وهي النسبة الأكبر من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية وأهمية الإحتمالية لإختبار مدرج كاي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي مربع	درجات الحرية	القيمة الإحتمالية
المراجعة الإستراتيجية تساعد على حماية الأصول والإحتيال	3,8	1,4	45	4	0,00
المراجعة الإستراتيجية تقلل فرص الغش والإحتيال	3,5	1,4	18	4	0,00
المراجعة الإستراتيجية تزيد من قيمة الإعتماد على المعلومات في القوائم المالية	3,4	1,4	15	4	0,01
المراجعة الإستراتيجية تساعد في عملية الدقة والإفصاح المحاسبي	3,6	1,4	22	4	0,00
المراجعة الإستراتيجية تساعد في إثبات العمليات المحاسبية بالدفاتر	3,5	1,4	19	4	0,01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2024م

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر أكبر من الوسط الحسابي الغرض (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0,5 - 1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الإحصائية لغالبية العبارات فإن قيمتها الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0,05، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتوزع بنسب شبه متساوية.

علية تتأكد صحة الفرضية التي نصها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الإستراتيجية و الإجراءات المحاسبية للوحدات الحكومية

الخاتمة:

أولاً: النتائج

بناء على بيانات الدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- 1-أن نظام الرقابة الداخلية القائم بالوزارة قادر على القيام بدوره.
- 2-هناك وجود للمراجعة الإستراتيجية بالوزارة.
- 3-أن القيام بعملية مراجعة السياسات والقوانين يتطلب المزيد من الجهود قبل المسؤولين بالوزارة لضمان سير الأداء.
- 4-الإلتزام بالمراجعة الإستراتيجية على إمكانية تفعيل مقومات نظام الرقابة الداخلية.
- 5-الإلتزام بالمراجعة الإستراتيجية يقلل من الانحرافات والقصور في الهيكل الإداري للوزارة.
- 6-الإجراءات المحاسبية المتبعة بالوزارة كافية لحماية الأصول والممتلكات الحكومية بالولاية.
- 7-هناك نظام محاسبي سليم قادر على كشف الأخطاء والتلاعب والغش.
- 8-تزيد المراجعة الإستراتيجية من قيمة الإعتماد على التقارير المالية التي تنتجها الوزارة.

ثانياً: التوصيات:

- 1-ضرورة الإهتمام بعملية المراجعة الإستراتيجية لضمان إستمرارية وجودة نظام الرقابة الداخلية الجيد في ظل المتغيرات في بيئة العمل للحد من المخاطر المحتملة.
- 2-ضرورة تفعيل إجراءات الضبط الداخلي للمساعدة في عملية الرقابة الإدارية بالوزارة.
- 3-ضرورة العمل تطوير الكوادر البشرية لغرض المواكبة لبيئة العمل عن طريق التدريب المستمر.
- 4-ضرورة نشر وتعزيز مضمون المراجعة الإستراتيجية بين العاملين بجانب أهميته للوحدات الحكومية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية الأجنبية:

- 1- الجمل، محمد (1976م) المراجعة الإطار النظري و المجال التطبيقي، القاهرة دار النهضة العربية للنشر ص29
 - 2- حسين، (1980م) دراسات في المحاسبة الإدارية، القاهرة، دار الثقافة العربية، ص11
 - 3-توماسي، هنلي، (1989م) تدقيق ومراجعة الحسابات، الرياض، دار المريخ للنشر ص451
 - 4-أبو رقية، المصري، (1991م) تدقيق ومراجعة الحسابات، أريد، دار الكندي للنشر والتوزيع ص108
 - 5-المرسى، محمود، رشدي، (2002م) التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص21
 - 6-موسى (2003م) الإدارة الإستراتيجية تكوين إستراتيجيات المنافسة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر ص369
 - 7-الحاكم،(2006م) الإدارة الإستراتيجية للأعمال الإنتاجية والخدمية الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة الممدودة، ص9
 - 8-إدريس، المرسى،(2006م) الإدارة الإستراتيجية المفاهيم ونماذج تطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر ص82
 - 9-عبد ربه،(2010م) المراجعة الداخلية، عمان، الجنادرية للنشر، ص23
 - 10-جمعه،(2011م) المحاسبة الإدارية التخطيط والرقابة وضع القرار، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ص 231
- الرسائل العلمية:

- 1-عبد الكريم (2003م) الرقابة الإدارية والمراجعة الإستراتيجية ودورها في تحسين كفاءة الإداء بالنظام المصرفي في السودان، رسالة دكتوراة عند منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ص89
- 2-التركي، (2008م) دور نظام الرقابة الداخلية في تقويم أداء المصارف التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين الخرطوم ص25
- 3-سليمان، (2014م) المراجعة الإستراتيجية، منظمات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة ص5

المجلات:

- 1-الكاشف، محمود، (2008م) إطار مقترح لتحسين جودة حوكمة الشركات، المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 32، العدد 2 ص 77
- 2-خير، (2013م) مدخل مقترح للمراجعة الإستراتيجية بهدف دعم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال بور سعيد، مجلة الليمون المالية والتجارية المجلد 14 العدد 1 ص 153

الندوات:

- 1-عصفور، أمل (2006م) ندوة تصحيح التجاوزات والانحرافات، القاهرة 16 - 20 أبريل ص9

ثالثاً: المراجع الإنجليزية:

1-camee, (1995) inetrans for mation of inteinalL volum – 10 ssue (2)